

عُمان تنشئ حزاماً للأمان الاجتماعي ضدّ ارتدادات الإصلاح الاقتصادي

بناء نظام متكامل للحماية الاجتماعية، وتنفيذ مشاريع تنموية في أنحاء السلطنة



لا تراجع عن المكتسبات... ولا مساس بالقوت اليومي

وأكد وزير العمل محاد بن سعيد باعوين على ضرورة الإسراع في إحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة، لافتاً إلى أهمية تدريب وتأهيل القوى العاملة الوطنية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوزارة في هذا الجانب. وشدد على مبادرة الوزارة لتدليل الصعوبات وتقديم التسهيلات اللازمة وتبسيط الإجراءات لتعزيز إسهام الشركات الحكومية في توفير وظائف جديدة للعُمانيين سواء بشكل مباشر فيها، أو في الشركات التي تتعاقد معها من الباطن.

الأربعاء، من أول بيع لسندات دولية لها منذ يوليو 2019. وغير بعيد عن سياق الإصلاحات المتسارعة في سلطنة عُمان بما في ذلك شقها الاجتماعي، كان قد أعلن الأربعاء، عن الشروع في مناقشة خطة لتوظيف الوظائف، حيث عقدت وزارة العمل بالتعاون مع جهاز الاستثمار لقاء مع الرؤساء التنفيذيين بالشركات الحكومية، تم خلاله تدارس خطط الإحلال وأولوية توظيف العُمانيين في المهن القيادية والإشرافية في الشركات الحكومية.

البلاد، وذلك حرصاً على "استمرار وتعزيز النشاط الاقتصادي والحركة التنموية في السلطنة". وأوضحته الوكالة العُمانية أنّ الجهات المختصة ستقوم بالإعلان لاحقاً عن تفاصيل هذه الخطة وتوضيح المبادرات التي شملتها. وارتفعت ديون عُمان المصنفة دون الدرجة الجيدة بالاستثمار من جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية إلى نحو 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 ارتفاعاً من خمسة في المئة قبل ذلك بخمس سنوات. وجمعت السلطنة ملياري دولار،

أي صعوبات وتحديات مالية، وبما يضعها على مسار النمو والازدهار الاقتصادي". وفي إجراء لصيق بهذه الخطة وجّه السلطان هيثم "بالإسراع في بناء نظام وطني متكامل للحماية الاجتماعية، وذلك بهدف ضمان حماية ذوي الدخل المحدود وأسرة الضمان الاجتماعي من أي تأثيرات متوقعة جراء تطبيق ما تضمنته الخطة من تدابير وإجراءات". كما شملت الإجراءات الجديدة التي أمر بها السلطان هيثم تنفيذ مشروعات تنموية بقيمة 964 مليون دولار في أنحاء

سلطنة عُمان التي تبدو في سباق ضدّ الساعة لتدليل الصعوبات الناتجة عن تضاعف جائحة كورونا مع أزمة أسعار النفط، لا تبدو في المقابل بصدد فقد توازنها أو القفز في مجهول التغييرات المتسرّعة والإصلاحات الأقرب إلى العلاج بالصدمة، بل تتقدّم بخطوات مدروسة وثابتة في تنفيذ البرنامج الإصلاحي للسلطان هيثم بن طارق الذي يوازن بين تحسين الأداء الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي من الانتكاس والتراجع.

استدامة مالية للبلاد بعد أن أرهقت أزمة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط خزينة الدولة. وكانت السلطنة قد وضعت منذ مدة عناوين عريضة لإصلاح اقتصادها وتنوع مصادر الدخل وإدخال تعديلات تشمل فرض ضرائب والحد من الدعم المقدم من قبل الدولة، لكن الخطط تاجلت في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد الذي توفي في يناير الماضي، حيث لم تتحمّ الحاجة للدفع بتلك الإصلاحات كما هي عليه الحال اليوم.

ولدى تسلّمه السلطة، أظهر السلطان هيثم توجهها إصلاحياً واضحاً يتضمّن التخلص من البطء والتكسب في أجهزة الدولة وإزالة العوائق التي أخرت الإصلاح الاقتصادي الذي كان مطلوباً بشدة منذ سنوات. كما كشف عن وضع الاقتصاد ضمن أولويات برنامجه الإصلاحية. وقال في خطاب له إثر توليه زمام الحكم إنّ عُمان على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخها، واعداداً بإنجاز تغييرات تطال الإدارة والاقتصاد، كما تمسّ قطاع التعليم كأحد أولويات الدولة في عهده.

وذكرت وكالة الأنباء العُمانية، الخميس، أنّ السلطان هيثم بن طارق أقرّ "خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020 - 2024) التي قامت الحكومة بوضعها، والتي تضمنت عدة مبادرات وبرامج تهدف في مجملها إلى إرساء قواعد الاستدامة المالية للسلطنة، وخفض الدين العام ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي بتوجيهه نحو الأولويات الوطنية، وزيادة الدخل الحكومي من القطاعات غير النفطية، وتعزيز الاحتياطات المالية للدولة، وتحسين العائد على استثمار الأصول الحكومية بما يضمن تعزيز قدرتها على مواجهة

مسقط - تمضي سلطنة عُمان في تنفيذ الشق الاقتصادي من البرنامج الإصلاحي الذي وضعه السلطان هيثم بن طارق في إطار خطته الشاملة لتحديث السلطنة، وعينها على الوضع الاجتماعي تحدياً له من النتائج الجانبية لعملية الإصلاح التي ستتقضي الضغوط على الإنفاق العام والحد من سخاء الدولة في تقديم الدعم. وتحققاً لشقّي هذه المعادلة، تراقف الإعانة الخميس، عن إقرار السلطان هيثم لخطة تتعلق بإحداث التوازن المالي، مع الإعلان في الوقت ذاته عن تسريع إنشاء نظام متكامل للحماية الاجتماعية.

إصلاحات السلطان هيثم بن طارق الشاملة بصدد تحويل ضغوط جائحة كورونا وأزمة أسعار النفط من تحدٍ إلى فرصة

وجاء ذلك غداة إعلان وزارة العمل العُمانية عن الشروع في بحث خطط لإحلال المواطنين العُمانيين محلّ العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة، ما يفتح أفقاً جديداً لتشغيل الشباب العُمانيين المقبلين بشكل متزايد على سوق الشغل، ويخفف جزءاً من عبء التحويلات المالية للعُمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

وأوردت وسائل إعلام رسمية في سلطنة عُمان، الخميس، أنّ السلطان هيثم بن طارق أقرّ خطة للتوازن المالي على المدى المتوسط لتحقيق

إيران تختبر مزاج العراقيين بشأن تطبيع بلداهم مع إسرائيل

أو قومية أو مذهبية داخلية لإعاقه خطوة التطبيع في حال ثبت ائتمام الحكومة العراقية الحالية بها فعلا. ويقول مراقبون إن تهيب الأجواء الشعبية ضد السنة والأكراد خلال الأيام القليلة الماضية، قد يكون محاولة إيرانية لجس نبض الشارع العراقي بشأن مدى استعداده لخوض مرحلة جديدة من الاقتتال الداخلي، بعد تلك التي اندلعت في 2006، وخلفت الآلاف من الضحايا. وبالنسبة إلى الكثيرين في العراق، فإنّ السياسة الذين اعتادوا المواقف النفعية، ربما يعضون نحو التطبيع مع إسرائيل، إذا ما حصلوا على تطمينات لحماية مصالحهم، وهو ما تؤكد تعليقات حميد معة، الذي ألح إلى أن الطبقة السياسية العراقية مرتنة لكل شيء إذا اقتضى الأمر، شرط بقاء السلطة والنفوذ والمال تحت تصرفها.

مستحيل حالياً". ويعكس الفاي، وفقاً لمراقبين، وجهة النظر الإيرانية، وليست العراقية، في هذا الملف. وعندما أعلنت دول عربية مؤخراً بدء العلاقات مع إسرائيل، شنت وسائل الإعلام العراقية التي يديرها الحرس الثوري الإيراني حملة واسعة ضد رئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي للضغط عليهم بهدف دفعهم إلى إدانة هذه الخطوة، لكنهم لم يعلقوا. وحاول خطاب وسائل الإعلام العراقية التابعة لإيران إثارة الشارع العراقي بفكرة أن "صمت الرئاسات الثلاث على خطوة التطبيع العربي مع إسرائيل يعني تأييدها ضمناً"، إلا أنّها قوبلت بالجاهل. ويعتقد ساسة عراقيون أنّ إيران لن تتسرع عن دفع العراق نحو حرب طائفية

الساسة العراقيون الذين اعتادوا النفعية قد يعضون نحو التطبيع مع إسرائيل إذا حصلوا على تطمينات لحماية مصالحهم

وأضاف أنّ "طلب الاستضافة سيقدّم السبت إلى رئاسة مجلس النواب مع عودة عقد جلسات البرلمان، وستتم استضافة الكاظمي وعدد من وزراء حكومته خلال الأسبوع المقبل، وفق الطلب المقدم من أكثر من 50 نائباً لغاية الآن". وتحول التطبيع مع إسرائيل إلى مادة للجدل اليومي في العراق وجرى هذه الخطوة وأثرها على أوضاع البلاد. وكشفت تسريبات نقاشات سياسية سرية خلال الأيام الثلاثة الماضية عن إدراك القادة السياسيين لحجم التحول في مزاج الشارع العراقي بشأن التطبيع، وخلال هذه التسريبات، يتحدث السياسي الشيعي البارز، حميد معة، وهو قيادي في تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم عن هذا التحول بشكل واضح. ويقول معة إن "السنة والأكراد ونصف الشيعة في العراق ليست لديهم مشكلة في التطبيع مع إسرائيل"، مشيراً إلى أنّ "العراق مل من حالة العداء ولا يريد مشاكل مع أحد".

كبيرة، وعلى العراق أن يتخلص من فكرة العداء لإسرائيل". ووصل الكاظمي، الأربعاء، إلى لندن في إطار جولة بين كبرى العواصم الأوروبية شملت باريس وبرلين، حيث أجرى لقاءات مع كبار المسؤولين في السياسة والاقتصاد، مؤكداً عزمه المضي في برنامجه الإصلاحية. وقال النائب عن تحالف الفتح المقرب من إيران، مختار الموسوي، إنّ هناك حراكاً برلمانياً "لإستضافة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، في مجلس النواب فور عودته من الجولة الأوروبية إلى العراق"، مؤكداً جمع "توافق نواب من كتل سياسية مختلفة، بهدف استضافة رئيس الوزراء لمعرفة صحة المعلومات التي نشرت في وسائل الإعلام، عن قيام وفد العراق بإجراء اجتماعات في لندن بشأن التطبيع بين العراق وإسرائيل".

استجاب للرغبة الأميركية الشديدة في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية. غير أنّه يظل من الصعب تنفيذ الفكرة على أرض الواقع بالنظر إلى وجود أتباع أقوياء لإيران في أروقة الحكم ومدارج صنع القرار في العراق. وكان السياسي المخضرم مثال الألوسي أشار عاصفة من الجدل في العراق عندما أعلن أنّ "ملف التطبيع سيترشح على الحكومة العراقية خلال زيارة مصطفى الكاظمي"، مشيراً إلى أنّ "بريطانيا دفعت وتدفع باتجاه التطبيع العراقي الإسرائيلي، وأول لقاء جمع رئيس حكومة عراقية مع وزير خارجية إسرائيلي في مقر الأمم المتحدة، كان بتنسيق وترتيب من رئيس وزراء بريطانيا الأسبق توني بلير". وأضاف أنّ "الجالية اليهودية العراقية في إسرائيل

بغداد - يخطط نواب موالون لإيران في البرلمان العراقي لمساءلة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بشأن حقيقة مناقشة ملف التطبيع مع إسرائيل خلال زيارته، الأربعاء، إلى العاصمة البريطانية لندن. ومن شأن هذه الخطوة أن تجلي الصورة أمام طهران المتوجسة من توسع علاقات إسرائيل في المنطقة، بشأن حقيقة الموقف العراقي الرسمي والشعبي من قضية التطبيع، خصوصاً وأن بغداد تحفظت على التعليق على قيام كل من أبوظبي والمنامة، مؤخراً بربط علاقات طبيعية مع تل أبيب. وبحسب مطلعين على الشأن العراقي، فإنّ طرح فكرة التطبيع على طاولة النقاش السياسي في العراق، أمر منطقي وذلك بالنظر إلى الأفاق التي يمكن أن تفتح أمام البلد المازوم بشدة في حال

لا رواتب للموظفين العراقيين من دون اقتراض

بغداد - أكّدت الحكومة العراقية وجود أزمة في توفير رواتب موظفي الدولة، موضحة أنّ دفع الرواتب رهن الاقتراض. وقال أحمد ملا طلال المتحدث باسم رئيس مجلس الوزراء العراقي أنّه إنّ لم يوافق البرلمان على قانون تغطية العجز المالي، فإنه لا يمكن تسديد الرواتب للموظفين. وأضاف متحدثاً لشبكة روكوواو الإخبارية أنّ الحكومة تعمل وفق القانون، ولا يمكن صرف أي دينار دون أن يكون هناك قانون، وأنها أرسلت قانون العجز المالي إلى مجلس النواب. ويسبب تأخر رواتب شهر أيلول الماضي أقتضى التسليط التشريعية

بغداد - أكّدت الحكومة العراقية وجود أزمة في توفير رواتب موظفي الدولة، موضحة أنّ دفع الرواتب رهن الاقتراض. وقال أحمد ملا طلال المتحدث باسم رئيس مجلس الوزراء العراقي أنّه إنّ لم يوافق البرلمان على قانون تغطية العجز المالي، فإنه لا يمكن تسديد الرواتب للموظفين. وأضاف متحدثاً لشبكة روكوواو الإخبارية أنّ الحكومة تعمل وفق القانون، ولا يمكن صرف أي دينار دون أن يكون هناك قانون، وأنها أرسلت قانون العجز المالي إلى مجلس النواب. ويسبب تأخر رواتب شهر أيلول الماضي أقتضى التسليط التشريعية

بغداد - أكّدت الحكومة العراقية وجود أزمة في توفير رواتب موظفي الدولة، موضحة أنّ دفع الرواتب رهن الاقتراض. وقال أحمد ملا طلال المتحدث باسم رئيس مجلس الوزراء العراقي أنّه إنّ لم يوافق البرلمان على قانون تغطية العجز المالي، فإنه لا يمكن تسديد الرواتب للموظفين. وأضاف متحدثاً لشبكة روكوواو الإخبارية أنّ الحكومة تعمل وفق القانون، ولا يمكن صرف أي دينار دون أن يكون هناك قانون، وأنها أرسلت قانون العجز المالي إلى مجلس النواب. ويسبب تأخر رواتب شهر أيلول الماضي أقتضى التسليط التشريعية



الطريق ممهدة